هذا الشرط عدم الحرص الاوروبي على الحوار في جانبه السياسي والمتعلق بالقضية الفلسطينية، بصفة خاصة.

**المجموعة الاوروبية وقضايا الارض المحتلة**

اكد الجانب الاوروبي، سواء على صعيد جلسات الحوار العربي ـ الاوروبي او من خلال تصويت دول المجموعة في الامم المتحدة او البيانات الصادرة عن المجموعة بشكل جماعي، رفض المجموعة للاجراءات الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة. واشار الجانب الاوروبي، في سياق الحوار، الى ان دول المجموعة تتمسك باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحقوق السكان المدنيين التي تنطبق على الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، واكد الاوروبيون انهم يعتبرون الاجراءات من طرف واحد في الاراضي المحتلة أمراً غير مشروع.

وفي تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٧، صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار الجمعية العامة الرقم ٣٢/٥ الذي دان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. وفي كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٠، صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار صادر عن الجمعية العامة يشجب ممارسات اسرائيل التي تمس حقوق الانسان في المناطق المحتلة.

وكالعادة، اتضحت للجانب العربي ازدواجية سلوك المجموعة، فلم تبذل المجموعة جهداً ملموساً او فعالاً لدفع اسرائيل الى وضع تنهي به احتلال الاراضي العربية الفلسطينية في ضوء المساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية والتجارية بين دول المجموعة واسرائيل. ولذلك، فلا غرابة في ان الجانب العربي طلب، اكثر من مرة، من الجانب الاوروبي التوقف عن تقديم العون الاقتصادي والعسكري الى اسرائيل، ما دام هذا العون يساعد في تثبيت اقدام الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية.

وتجدر الاشارة الى ان موقف المجموعة من قضية الاراضي المحتلة، ورفضها لهذا الاحتلال، يجب ان لا يعتبر موقفاً جديداً، او متميزاً، داخل الحوار العربي ـ الاوروبي؛ فهو الموقف المعلن منذ العام ١٩٦٧، اذا اخذت في الاعتبار موافقة دول المجموعة على القرار ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاحتلال بالقوة. هذا بالاضافة الى بيان المجموعة الصادر في السادس من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٣. ولكن ما يجب اخذه في الاعتبار هو ما اذا كانت المجموعة اتخذت اجراءات فعلية، لا لفظية، لوضع تلك المبادىء موضع التنفيذ، فيلاحظ، على صعيد العلاقات الاوروبية ـ الدولية، بروز المطلب العربي بأن تتخذ المجموعة مواقفها في المنظمات الدولية بما يتفق مع مبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة التي تدعو الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المغتصبة.

وقد سأل الجانب العربي، على سبيل المثال، في بيانه السياسي في الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق ( كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٨ )، عن ماهية الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في نظر الجانب الاوروبي، اذا لم تكن تمييزاً عنصرياً؟ وكان ذلك بمناسبة موقف المجموعة الرافض لاعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية في الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٧٥، أيضاً في ضوء رفض المجموعة الالتزام بقرار الجمعية العامة الذي ينص على حجب المساعدات العسكرية عن اسرائيل، الى ان تلتزم قرارات الامم المتحدة.

**المجموعة الاوروبية ومسألة الوطن الفلسطيني**

استفسر الجانب العربي، في الحوار العربي ـ الاوروبي، عن تصور المجموعة الاوروبية لسكان الوطن الفلسطيني، وما اذا كان الوطن في أرض فلسطين ؟ وتم ذلك مع اعلان المجموعة الاوروبية في بيانها المسمى ببيان لندن عن اقتناعها بأن حل النزاع في الشرق الاوسط يتضمن ضرورة